

بمشاركة أكثر من ٣٢ دولة و٣٩٦ شركة عالمية

معرض بغداد الدولي يعاود الانعقاد من جديد في دورته الـ ٣٦

بغداد / المدى

افتتحت في بغداد أمس فعاليات معرض بغداد الدولي بدورته الـ ٣٦ بمشاركة عالمية متمثلة بأكثر من ٣٩٦ شركة عربية وأجنبية ومحلية تمثل ٣٢ دولة وعلى مدى عشرة أيام، المعرض شهد مشاركة كل من تركيا وإيران والسويد والبرازيل وفرنسا تحديدا الرغبة الشديدة في دخول سوق الاستثمارات الواعدة في العراق، إلى جانب مشاركة وزارات الدولة وشركات من القطاع الخاص.

وافتتح المعرض أمس رئيس الوزراء نوري المالكي بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين وعدد من رجال الأعمال العراقيين والأجانب.

وشهد المعرض غياباً عربياً لافتاً للنظر على الرغم من المشاركة الدولية الواسعة التي تمثل ٣٢ دولة أجنبية.

والمخ مراقبون سياسيون واقتصاديون إلى هذه المشاركة الواسعة والكبيرة للشركات الأجنبية في فعاليات معرض بغداد الدولي تأتي تعبيراً عن رغبة الكثير من الدول في الدخول إلى السوق العراقي الواعدة.

وأكدوا أن افتتاح المعرض بدورته الحالية يأتي انسجاماً ونتيجة طبيعية لسعي الحكومة عبر المؤتمرات سواء الداخلية أو الخارجية منها، نحو جذب الاستثمارات إلى البلاد وتفعيل حركة السوق العراقية والارتقاء بالاقتصاد الوطني.

وقال وزير التجارة وكاملة صفاء الدين الصافي في كلمة افتتاح المعرض "أمل أن يكون المعرض أداة لتحقيق علاقات اقتصادية مع مختلف دول العالم". وأضاف خلال الحفل الذي حضره عدد من



سغراء الدول المشاركة "نسعى لان يكون المعرض طريقاً لتحقيق شركات تجارية بين القطاع العراقي الخاص ومثيله الأجنبي".

ويعد الجناح الفرنسي الذي شاركت فيه ٢٥

شركة والبرازيلي عشرون شركة، أبرز أجنحة المعرض.

وقال مدير عام الشركة العامة للمعارض

العراقية هاشم محمد حاتم في كلمته: ان "سعدتنا كبيرة بعودة معرض بغداد بعد ستة أعوام من التوقف". وأكد مشاركة ٣٢ دولة ممثلة بـ ٣٩٦ شركة

معرض بغداد الدولي

عباس الغالبي

عاد معرض بغداد الدولي الى مسرح الحركة التجارية في العراق بعد انقطاع طويل، في ظل الانفتاح والتوجه الاستثماري الحكومي الحالي الذي عبر عنه بسلسلة من المؤتمرات الاستثمارية خارج العراق، حيث يتطلع العراقيون الى نشاط استثماري هائل بضوء الحاجة الكبيرة في القطاعات الاقتصادية كافة.

ويأتي انعقاد معرض بغداد الدولي هذا العام وبهذا الحجم من مشاركة الدول والشركات بعد عزوف شبه تام تحت مسوغات ترددي الوضع الامني، وان كان انعقاد المؤتمر قد قطع أوصال بغداد يوم أمس بسبب الإجراءات الامنية المشددة التي اربكت حركة السير والمرور، وفي وقت كان يفترض ان يكون المعرض محط اهتمام وزيارة السواد اعظم من الناس للاطلاع على معروضات الشركات المحلية والعالمية.

وبرغم ان بعض المحليين والمراقبين قللوا من النتائج التي سيضفي اليها المعرض الا ان هذه الخطوة ستكون انطلاقة لمعارض اخرى في دورات جديدة فضلاً عن الفرص الاستثمارية من خلال عملية عرض الاكثار بين الدول والشركات المشاركة وبين الجانب العراقي بوزاراته ومنظماته وشركاته، كما انها فرصة ثمينة لتبادل الرؤى في شتى المجالات التجارية والصناعية والزراعية بغية ابرام العقود والاتفاقيات والشروع في عملية اعادة البنى التحتية للقطاعات كافة.

وعلى الرغم من هذه البادرة المهمة التي اقدمت عليها وزارة التجارة الا ان الالف النظير هو الغياب الكبير للشركات العربية في وقت كان الاجدى ان تبادر الشركات والدول العربية الى الاستثمار والمشاركة الفاعلة في حدث تجاري واقتصادي بهذا الحجم الداعم لعملية النهوض الاقتصادي للعراق، حيث ان عملية التبادل التجاري بين العراق ومحيطه العربي يراها المراقبون بالضرورة ان تتقدم الاهتمامات الاقتصادية للعراق بعيداً عن الخلافات السياسية التي تبرز بين الحين والآخر، حيث تشير الاحصائيات الى ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين العراق والدول العربية ولاسيما دول الجوار الاقليمي، وهي مفارقة اقتصادية كبيرة.

ومع هذه الاخفاقات تبقى عودة معرض بغداد الدولي الى الانعقاد حافزاً للمزيد من العمل المتناهي الجاد من قبل وزارة التجارة والجهات المساندة لها في التوسع سقف المشاركة المستقبلية في هذا المعرض بعد الانفتاح المرتقب في التجارة على وفق مبدأ المنافسة التجارية الحرة وعلى وفق خلق الفرص الاستثمارية في المجالات الاقتصادية كافة.

abbas.abbas80@yahoo.com

توفير أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل في معمل الحديد والصلب

مبنيًا بأن الشركات الجيكية لها كل التسهيلات لدخول السوق الاستثماري العراقي من خلال القانون الاستثماري العراقي وزيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين مشيراً إلى إمكانية تأسيس مصرف عراقي جنكي بداية لبناء علاقات اوسع في هذا المجال لدعم قطاع الاستثمار. وأشاد الزبيدي بدور جمهورية الجيكي في ما قدمته من جهود مثابرة في إطفاء ٨٠٪ من ديون العراق التي يخطو في هذه المرحلة خطوات واسعة في البناء والإعمار. ومن جانبه أكد وزير الصناعة الجيكي مارتن تالفا عن رغبة جمهورية الجيكي بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والصناعي مع العراق وبما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين موضحاً رغبة الشركات الجيكية بالاستثمار في العراق وفي مختلف المجالات.

قرار حظر تمويل نشاطات اقتصادية خارجية يثير اعتراضات مستثمرين عراقيين

وتراجع حجم البضائع العراقية المعاد تصديرها خلال فترة المقارنة بنسبة ١٨,١ بالمئة حيث بلغت خلال الثمانية أشهر الأولى من العام الجاري ٢٤٨,٦ مليون دينار مقابل ٣٠٣,٨ مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي. خبير اقتصادي - فضل عدم ذكر اسمه - قال ان القرار الذي اتخذته المركزي غير مريح ولكن يجب معرفة المبررات وراء اتخاذ القرار قبل الحكم عليه حيث قد يتعلق السبب بالعلاقات بين البلدين لتنشيط العمل المصرفي العراقي، واعطاء فرصة للتجار العراقيين داخل العراق لتنشيط عملهم.

وأشار ان القرار سربت خسائر مباشرة على الجهات الايرانية التي تتعامل مع العراق خاصة البنوك، مشيراً الى ان الودائع العراقية تكون مضمونة من قبل الحكومة العراقية او الأمريكية او بنوك اجنبية وبالتالي لها فائدة كبيرة للبنوك الايرانية.

وبين ان القرار لم يشر صراحة الى الاستثمارات والنشاطات العراقية الا انه استهدف بشكل رئيسي كون العراقيين الأكثر فتحاً لاعتمادات البنكية في المنطقة، إضافة الى ان القرار يشوبه غموض وهو السماح للمستثمرين المحليين بفتح اعتمادات بنكية لإقامة مشاريع في العراق.

جدول بأسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
السعر كيلو	المادة	السعر كيلو	المادة
٧٥٠ ديناراً	باندنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً	السعر كيلو
٧٥٠ ديناراً	بطيخ أناتاس عراقي	٧٥٠ ديناراً	بطيخ أناتاس عراقي
١٠٠٠ دينار	فولجا عراقي	١٠٠٠ دينار	فولجا عراقي
١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي
٣٠٠٠ دينار	بايما عراقية	٣٠٠٠ دينار	بايما عراقية
٧٥٠ ديناراً	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً	طماطم عراقي
١٥٠٠ دينار	شجر عراقي	١٥٠٠ دينار	شجر عراقي
٧٥٠ ديناراً	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً	بصل حلو عراقي
١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد
٧٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي
١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي
١٣٥٠ ديناراً	بمطاط	١٣٥٠ ديناراً	بمطاط
٢٠٠٠ دينار	زيتون	٢٠٠٠ دينار	زيتون
١٥٠٠ دينار	ليمون	١٥٠٠ دينار	ليمون

أصحاب العقارات بالأردن يطالبون بالمزيد من التسهيلات للعراقيين

بغداد / روان عدنان

طالب عدد من أصحاب الشركات العقارية في الأردن بمزيد من التسهيلات الراغبين في الدخول إلى المملكة بمزيد من التسهيلات الايرانية التي تشجعهم على الاتجاه إليها لدعم القطاع العقاري هناك.

وقال جهاد النابلسي صاحب شركة عقارية ان "هناك الآلاف من الشقق السكنية الفارغة المعروضة للبيع ولإيجار واغلب سكان هذه الشقق والفلا كانوا من العراقيين المقيمين بالأردن الذين نشجعوا قطاع الاستثمار في مجال الإسكان والإعمار على صرف أموال كبيرة في هذا المجال".

وأضاف النابلسي أن "الحكومة الأردنية قدمت المزيد من التسهيلات خلال هذا العام بالنسبة للعراقيين المقيمين بالأردن أو رجال الأعمال، ولكن نحن بحاجة إلى المزيد من التسهيلات كي يرغب العراقيون بالقدوم".

وذكر زياد الصقور صاحب مجموعة من الشركات المختصة ببناء الشقق السكنية ان "الإجراءات الإدارية التي تخص العراقيين أصبحت اليوم سهلة جدا من خلال شركة (جت) وشركة (تي ان تي) العالميتين بالعراق والمختصتين بمشج تاشيرة السفر، الا ان عدد العراقيين الذين يغادرون الأردن

بعد حصولهم على هجرة إلى الولايات المتحدة واوربا يقدر بالألاف منذ نهاية العام ٢٠٠٦ الامر الذي أدى إلى انخفاض اسعار الشقق والأراضي بعد ان قل الطلب عليها". وتابع "أن التسهيلات الأخيرة التي قدمتها شركة جت هي من التسهيلات التي أثرت أكثر على اقدام العراقيين من الطبقة الوسطى او ما دونها لان التسهيلات السابقة كانت تنفع اصحاب المال ورجال الأعمال العراقيين".

ونكر المحلل الاقتصادي احسان الجفال ان "هذه الدعوة التي تقدم بها اصحاب العقارات تأتي ضمن المضايقات المالية التي يشعرون بها بسبب القروض التي اخذوها من المستثمرين والقيام بدور استنادي للجهات المسؤولة عن الملف الاستثماري، مؤكدة ان وجود تعديلات على القانون لا يكفي وحده دون تعاون الجهات المسؤولة". وتابعت الجفال ان "الاقتصاد العراقي لا يمكن ان يبقى معتمدا على النفط فقط، حيث ان تكون هناك امكانيات كبيرة لتتوسع القاعدة الاقتصادية، او البحث عن موارد مالية جديدة لتعويض الموارد النفط، وتخفيف اعباء الخزينة العامة وزيادة مساهمة القطاع الخاص".

وتشير التقارير العالمية الأخيرة إلى ان الخسائر الناتجة عن الأزمة المالية ذات المخاطر العالية اتسعت في عدد من الدول، حيث فاقت حسابات اولئك المتشائمين، وهذا ما صرح به رئيس بنك الفيدرالي الأمريكي "بين بيرن" قبل ايام.

قرار حظر تمويل نشاطات اقتصادية خارجية يثير اعتراضات مستثمرين عراقيين

وقال رئيس مجلس الاعمال العراقي في الاردن الدكتور ماجد الساعدي في تصريحات صحفية نشرت مؤخرا ان قرار البنك المركزي انعكس على الشركات التجارية التي اتخذت من الاردن مركزاً تجارياً لتسهيل اعمالها داخل العراق وشركات الوساطة التجارية، حيث ان قرار منع فتح اعتمادات بنكية لصالح العراق لدى البنوك الايرانية سيكون له آثار سلبية على حركة التجارة والاستثمار بين البلدين.

وأضاف ان عددا كبيرا من رجال الاعمال العراقيين بدأوا بفتح اعتمادات بنكية في بيروت وتركيا وبنبي لضمان تنفيذ مشروعاتهم داخل العراق والتي تقدر بمليارات الدولارات خسرها الاقتصاد الايراني وشكلت ضربة قاسية للبنوك.

وأشار الى ان القرار الأخير رغم انه لم ينص صراحة على النشاطات العراقية الا انها كانت المقصودة بذلك كون العراق البلد الوحيد الذي لا يستورد بضائع مباشرة بعكس الدول المجاورة، حيث يستورد العراق بضائع عن طريق الترانزيت عبر موانئ الدول، ويقوم رجال الاعمال بفتح اعتمادات في البنوك الايرانية لضمان وصول البضائع وتنفيذ المشاريع العراقية.

واكد ان البنوك الايرانية ستخسر مبالغ كبيرة بسبب قرار

استحداث خط بحري لنقل المسافرين من البحرين الى البصرة

بغداد / المدى

اقترح وزير النقل عامر عبد الجبار اسماعيل على شركة الجسر العربي للملاحة استحداث خط بحري جديد يمتد من مملكة البحرين إلى مدينة البصرة... ونكر مصدر اعلامي في وزارة النقل انه تم اعتماد زورق سياحي يسبح ٥٨٠ ركابا ويمتاز بسرعة ٢٥ عقدة بحرية / الساعة وسوف يعمل هذا الزورق على نقل زائري العتبات المقدسة من مملكة البحرين.

وأضاف المصدر ان وزارة النقل تجري ترتيبا حالياً مع أحد الوكلاء في المملكة ليكون نقل الزائرين من البحرين إلى أم قصر ومن أم قصر ينقل المسافرين بالقطارات إلى العتبات المقدسة ضمن مشروع التذكرة الواحدة للنقل المتكامل لتسهيل عملية نقل المسافرين في الجانب تنشيط السياحة الدينية في العراق.

حيدر العبادي: المبادرة الزراعية ستحدث نقلة نوعية في القطاع الزراعي

بغداد / وكالات

رأى رئيس اللجنة الاقتصادية البرلمانية حيدر العبادي "ان المبادرة الزراعية في مرحلتها الجديدة ستعطي نتائج ايجابية مستقبلا وتؤدي إلى نقلة نوعية في القطاع الزراعي".

وقال العبادي "ان الدولة عازمة على تقديم الخدمات للقطاع وتأمين متطلباته كاملة حسب الامكانيات المتاحة، وان الاطار العام لهذه السياسات سيعدمت الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية وخاصة فيما يتعلق بالمياه. مطالبا بتفعيل دور البحث العلمي والإرشاد وبناء قدرات البشرية لتحقيق التطور".

تجدر الإشارة الى ان متابعين دعا الى وضع تشريعات جديدة تواكب التطور العالمي اضافة الى تعديل التشريعات القديمة لتتواءم الواقع الزراعي المحلي.



حركة السوق